لقاء حواري مع وزير المال في غرفة بيروت حول سياسة الوزارة إزاء القطاع الخاص

خليل: سنحقق وفراً يقارب ألف مليار إذا بقيت أسعار النفط في حدود 60 ملياراً

خليل متوسطاً القصار وشقير

نظّمت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان أمس، لقاءً حوارياً مع وزير المال علي حسن خليل، حول كل القضايا المتعلقة بسياسة وزارة المالية إزاء القطاع الخاص، بحضور رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، ورئيس الغرفة محمد شقير، وحشد كبير من رؤساء الهيئات الاقتصادية والنقابات والجمعيات المصرفية والصناعية والتجارية والسياحية ورجال أعمال.

ولفت خليل إلى أنّ نسبة النمو قاربت 2 في المئة عام 2014، وقال: «على رغم أنّ هذه النسبة ليست جيدة، إنما في ظلّ كلّ هذه المعطيات، أعتقد أنها مقبولة ونتمنى أن تتحسن في 2015». مشيراً إلى أنّ الاقتصاد اللبناني أظهر معدّلات تضخّمية هي الأكثر تدنياً منذ عدّة سنوات، إذ إنّ مؤشر سعر المستهلك لم يتجاوز معدله السنوي 1.9 في المئة خلال 2014.

وقال: «هناك مجموعة من العوامل الناتجة عن السياسات المالية والاقتصادية، واليوم نحن أمام انخفاض في أسعار النفط يقارب 50 في المئة، وهذا له نتيجة إيجابية على رغم بعض السلبيات. الناحية الإيجابية تكمن في أنّ الدولة تتحمل جزءاً كبيراً في عجز الكهرباء وصل إلى 3050 ملياراً، ما يعني أننا دفعنا للطاقة 2100 مليون دولار، وهذا أمر كبير بشكل، إضافة إلى خدمة الدين، عجزاً في موازنتنا. وإذا بقيت أسعار النفط في حدود 60 مليار، فإنّ الدولة ستحقق وفراً يقارب ألف مليار على الخزينة لكهرباء لبنان، وهذا يحرك المشاريع الإنمائية. وفي المقابل، ثمة أثر سلبي، بحيث لم تتعاط الدولة بمسؤولية في شأن المحروقات، إذ كانت تحصّل 350 ملياراً نتيجة استهلاك البنزين، لكن ذلك انخفض للأسف إلى أقلّ من النصف، وبالتالي خسرنا حوالى 200 مليار ليرة. ربما كنا بحاجة إلى موازنة بين الأسعار وقدرة المواطن على التحمّل وبين مصلحة الدولة للمحافظة على قيمة الاقتصاد في البلد. وعندما طرح الأمر في مجلس الوزراء نوقش نقاشاً شعبوياً من دون الارتكاز إلى المنطق العلمي.

وأضاف خليل: «إذا استطعنا في الحكومة أن نتفق على ملفات كبرى، ومنها إطلاق التنقيب عن الغاز الذي من غير المفهوم أن يبقى عالقاً، وإن كنا نعرف أن ذلك يحتاج إلى سنوات، لكن عندما نلزم شركات المياه اللبنانية وتدخل، وتوضع البئر الأولى، فإنّ نظرة الدولة والمؤسسات المالية ستختلف في طريقة تعاطيها مع لبنان. وعلى رغم ذلك، نحن على أبواب اتفاق على المراسيم المتعلقة بإطلاق عملية النفط، والمراسيم المالية وكل ما يحتاجه هذا الأمر، وكلّ النقاش السياسي يتجه نحو سرعة التوصل إلى تفاهم. ومن جهتنا، كوزارة نعمل بأعلى درجات الانفتاح، وتقدمنا بالعملية وقمنا بخطوات للتوصل سريعاً إلى تفاهم كهذا».

وتطرّق وزير المال إلى مشكلة الموازنة العامة، لافتاً إلى الموازنة التي تقدم بها عام 2014 ووزّعت على الوزراء. وقال: «للأسف، لم توضع للنقاش لأكثر من سبب، وفي عام 2015، وفي المهلة الدستورية لتقديم الموازنة في نهاية آب، تقدمنا بموازنة عام 2015، وسجلت في مجلس الوزراء. كما تقدّمت بكتاب في أيلول أطلب فيه من مجلس الوزراء أن يدعو إلى جلسة للموازنة العامة. وفي حال تلكؤ مجلس النواب، على الحكومة أن تصدرها بمرسوم، وهذه خطوة جريئة جداً لوزارة المال في وجود الحساسية القائمة. ومع كل هذا، أرسلت كتاباً إلى مجلس الوزراء، ولأسباب معينة تلكأ في واجباته، فلنقم بواجباتنا كحكومة، ونقرّ الموازنة العامة بمرسوم، لكن للأسف مجلس الوزراء لم يقم بواجباته على هذا الصعيد. وقد أجري الأسبوع الماضي نقاش جدّي مع رئيس الحكومة واتفقنا على أن تكون مناقشة الموازنة العامة قبل نهاية شباط، فتأخر هذا الأمر، وأعتقد أننا أمام مناقشة الموازنة قبل نهاية هذا الشهر».

وأكّد خليل «أننا أمام إصدار سندات جديدة باليورو بوند، وأصبح ذلك موضع التنفيذ قريباً، فكلّ المؤشرات إيجابية وما نتوقعه أن يكون هناك إقبال على هذه السندات».

وتابع خليل: «أصبح مشهد الدين العام أوضح، وخريطة توزيعه أوضح، إذ أصبحت مبنيّة على جملة من المعطيات التي تؤثر في عملية هذه الإدارة. أما العنوان الأهم والأساسي في الإصدارات، فيتمثل في تقدير مصلحة الدولة، إذ هي التي تتحمل العبء، وعليها أن تنتبه كثيراً إلى كيفية الحفاظ على وضعها المالي، فبعض شركات التصنيف أعطى مؤشراً، لكنّ ما حصل مقارنة بالمنطقة كان مقبولاً».

ولفت خليل إلى أنّ نسبة الدين عام 2014 في حدود 134 في المئة من الناتج المحلي، ولا نسبة كبيرة عن عام 2013. وقال: «نحن على استعداد كوزارة مالية للاستماع والتعاطي الجدّي، والعمل معاً بمسؤوولية، ونتطلع إلى قيام ورشة حقيقية بين كل الهيئات ووزارة المال تنطلق من مسؤولية كل طرف من أجل الحفاظ على تحسين وضعنا المالي في البلد، ولا حدود له إلا المصلحة العامة».

وبالنسبة إلى دعم فوائد بعض المؤسسات وقروضها، قال خليل: «لدينا مؤسسة الإسكان، ووضعنا خطة لتجنّب أي تأخير في عمليات الدفع كي تستمر تلك المؤسسة بعملها لدعم ذوي الدخل المحدود، وخصّصنا لها سلفة قادرة على تغطية كلّ الحاجات وفق الموازنة التي قدّمتها».

الحاج حسن يفتتح مركز التدريب الخاص بـ«ليبنور»: الطاقة مكمن الداء وبيت الدواء في الصناعة اللبنانية

الحاج حسن مع إدارة وموظفي المركز

افتتح وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن مركز التدريب الخاص بمؤسسة المقاييس والمواصفات «ليبنور»، في مقرّ المؤسسة في الدكوانة، بحضور رئيس مجلس إدارة المؤسسة المهندس حبيب غزيري، والمديرة العامة المهندسة لينا درغام والموظفين.

ولفت الحاج حسن إلى أنّ الافتتاح يأتي في إطار واضح المعالم، يهدف إلى رسم توجه «ليبنور» ودورها وعملها المستقبليين، في ظل رؤية وطنية شاملة للصناعة ومراحل الإنتاج، وللمنتجات المستوردة والمصنعة، لا سيما في ما يتعلق بالسلامة عموماً وبسلامة الغذاء خصوصاً.

وقال: «إذا كان حجم المؤسسة صغيراً من حيث الموازنة وعدد العاملين فيها، فإنّ مفعولها كبير جداً، ولا يجوز الاستخفاف أبداً بعملية إصدار مواصفة أو منح إشارة مطابقة، فلهذا العمل تأثير كبير ومفاعيل اقتصادية كبيرة. هناك تنافس قوي في العالم بين إدخال مادة جديدة في منتج معين أو عدمه، وهذا ما تقرره المواصفات، ما ينعكس على موازنة المشروع، ملايين من الدولارات زيادة أو نقصاناً».

وأضاف الحاج حسن: «لقد بذل المسؤولون في الفترة الأخيرة، اهتماماً بملف سلامة الغذاء، وهذا أمر مهمّ وأساس، لكنّ القاعدة الأساسية للتأكد من سلامة الغذاء مبنيّة على المواصفة وعلى القاعدة الفنية التي تشكل المواصفة الإلزامية، وهنا يبرز دور ليبنور على هذا الصعيد، فهي عملت في السنوات الأخيرة على تحويل عدد كبير من المواصفات غير الإلزامية المتعلقة بالغذاء، إلى مواصفات إلزامية. ونحن في وزارة الصناعة، وفي مؤسسة المقاييس والمواصفات، وفي معهد البحوث الصناعية، مستمرّون في انتهاج مسار ثابت يؤدّي إلى الجودة في الإنتاج. وتقوم ليبنور بإعداد المواصفات الضرورية ثم إقرارها ونشرها. واليوم، انتقلت إلى مرحلة التدريب عبر افتتاح هذا المركز الجديد الذي سينظم دورات تدريبية متخصّصة وعلى كلّ المستويات، ليشمل التدريب القطاعين العام والخاص، ومديري الإنتاج في المؤسسات الصناعية، وصولاً إلى العمال، تمهيداً لتثبيت إلزامية التدريب لجميع العاملين ومنحهم شهادات تتلاءم مع نوعية الوظيفة التي يمارسونها. فلا يجوز بعد اليوم، أن يمارس عامل عاديّ وظيفته المتعلقة بسلامة الغذاء، من دون أن يكون خاضعاً أقله لدورة تدريب واحدة تتناسب مع وظيفته، وبالتالي لا يمكن ترك الأمور من دون ضوابط».

ولفت الحاج حسن إلى وجود عناوين كثيرة أخرى تتعلق بالسلامة العامة، ولا علاقة لها بسلامة الغذاء. مشيراً إلى أنّ «ليبنور» أعدّت مواصفات تتعلق بالأبنية والحديد والألومنيوم والألعاب الكهربائية والمصاعد والأدوات الكهربائية، وغيرها. وهناك أيضاً اهتمام بالمواصفات المتعلقة بسلامة العمال في المصانع، إذ تعمل «ليبنور» على ملف الجودة، من أجل مساعدة الصناعيين في التصدير والتسويق. وتابع الحاج حسن: «إنّ ارتفاع كلفة الإنتاج والمنافسة غير المشروعة والإغراق، عوائق كبيرة أمام قدرة المنتج اللبناني التنافسية، ولكن هناك عاملاً آخر مهماً جداً يتعلق بالجودة، فإذا لم يكن متوفراً وبمواصفات عالية، تصبح السلعة صعبة التسويق، ويدفع المستهلك أحياناً ثمن سلعة أكثر من غيرها، لأنّ جودتها أفضل. هذا لا يعني أنّ الكلفة العالية مرتبطة بالجودة من دون السلع الأقل كلفة».

واعتبر وزير الصناعة أنّ الطاقة هي مكمن الداء وبيت الدواء في الصناعة اللبنانية، لافتاً إلى أنّ التحدّي الأبرز يكمن في كيفية خفض كلفة الطاقة في عمليات الإنتاج وتنويع مصادرها، ما دام حلّ مسألة الكهرباء غير مأمول قريباً ولا مسألة استخراج النفط.

وشهد الاحتفال إطلاق موقع «ليبنور» الإلكتروني الجديد: www.libnor.gov.lb

سلسلة اجتماعات للجنتَي الصحّة والاقتصاد وفرعية الأشغال في مجلس النواب

أبو فاعور: الوصفة الطبية الموحّدة ستحدث تغييراً نوعياً في حياة المواطن
مجدلاني: نأمل الاتفاق قريباً على بعض التعديلات بين الضمان ونقابة الأطباء لإطلاقها

لجنة الصحة مجتمعة برئاسة مجدلاني

أكّد رئيس لجنة الصحة النيابية النائب عاطف مجدلاني أنه «لم يعد هناك أيّ عائق لطبع الوصفة الطبية الموحّدة»، آملاً أن «يتم التفاهم على بعض التعديلات الصغيرة بين الضمان ونقابة الأطباء لإطلاق هذه الوصفة».

واعتبر وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، أنّ الوصفة الطبية الموحدة ستحدث تغييراً نوعياً، ليس في حياة المواطن فحسب، إنما في موازنة الدولة وفي مستوى الشفافية فيها.

وخلال مؤتمر صحافي عقده بعد ترؤسه جلسة لجنة الصحة في مجلس النواب أمس، لفت مجدلاني إلى أنّ الجلسة خصّصت لما صدر عن بعض الأشخاص من ادّعاءات باطلة تتعلّق بالدواء في لبنان، خصوصاً بالدواء «الجنريك» أي النظامي. وبعمل اللجنة الفنية في وزارة الصحة». وقال: «توضيحاً للأمور، دعونا اليوم اللجنة الفنية التي يترأسها مدير عام وزارة الصحة الدكتور وليد عمار، الذي شرح لنا عمل اللجنة، فهناك ادّعاءات بأنّ 15 ألف دواء مسجلاً، وعام 2014، سُجّل 640 دواء، بينما في أميركا 40 دواء، وقد أوضح لنا الدكتور عمّار الأمور وتبين أنّ الأدوية الجنريك التي سجلت عام 2014 لا تتعدى 104، والبراند 76 والأدوية في لبنان عددها 5024 دواء، منها 2857 جنريك و2167 اسم تجاري، يعني الأدوية النظامية المسجلة هي أكثر بقليل من البراند. في فرنسا هناك 12 ألف دواء، من أجل الـ 5024 دواء المسجلة في وزارة الصحة، هناك 2588 أتت من الاتحاد الأوروبي، والباقي من دول أخرى، لكنّ منظمة الصحة العالمية اعتمدت هذه الأدوية والشركات والمختبرات الفاحصة لها ووضعت لها الملفات».

وأشار مجلاني إلى أنّ اللجنة الفنية مؤلفة من ثلاثة موظفين في وزارة الصحة: المسؤول عن مصلحة الصيدلة، المسؤول عن مصلحة التفتيش وغيرها، وهناك عضوان يمثلان نقابة الأطباء وعضوان آخران يمثلان نقابة الصيادلة، وهؤلاء يشهد لهم بالخبرة والكفاءة، وأي قرار يتخذ بتسجيل أي دواء يكون بالإجماع. وعندما يكون هناك أيّ تحفظ من أيّ شخص على أيّ دواء، فهذا الدواء يوضع جانباً.

وقال أبو فاعور: «إننا ولجنة الصحّة مع نقابتَي الأطباء والصيادلة والمواطن اللبناني يجب أن نكون في موقع واحد هو موقع تخفيف الفاتورة الطبية والفاتورة الصحية عن المواطن والدولة والمؤسسات الضامنة في لبنان»، موضحاً أنّ الوصفة الطبية الموحّدة ستولّد تغييراً نوعياً ليس في حياة المواطن فحسب، إنما في موازنة الدولة وفي مستوى الشفافية فيها، ولا بيت لبنانياً إلّا ويدفع مبلغاً شهرياً بين 200 و400 ألف في الحدّ الأدنى كفاتورة دواء.

الاقتصاد وفرعية الأشغال

من جهة أخرى، عقدت لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط جلسة برئاسة النائب جان أوغاسابيان وبحضور وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم والنائبين هنري حلو وسيبوه كلبكيان. وحضر أيضاً رئيس غرفة التجارة والصناعة لبيروت وجبل لبنان محمد شقير ورئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس ورئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل ورئيس تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين فؤاد زمكحل، وأمين عام جمعية المصارف مكرم صادر، ورئيس وحدة العلاقات الدولية في وزارة الاقتصاد والتجارة رفيق برو، ومستشار الوزير جاسم عجاقة.

وقال أوغاسابيان بعد الجلسة: «نتيجة الوضع الاقتصادي والأزمات التي يعانيها المواطن اللبناني، قرّرت لجنة الاقتصاد عقد جلسات عدّة بحضور وزير الاقتصاد ليعطينا رؤية الوزارة اقتصادياً للمرحلة المقبلة، على أمل أن تناقش هذه الرؤية مع كل المؤسسات والفاعليات المالية في لبنان».

وقال حكيم: «تطرّق اجتماع اللجنة اليوم إلى وضع الحالة اللبنانية من ناحية الأوضاع الحالية. وضعت وزارة الاقتصاد سيناريوات عدّة للحالة الاقتصادية لعام 2015، ومضينا بالسيناريو الإيجابي، أي تحسين الأمور عبر استقرار سياسي وثقة بالاقتصاد اللبناني. ومن هذه الناحية طموحنا لعام 2015 التوصّل إلى نمو إيجابي أعلى من النمو الذي توصّلنا إليه عام 2014، والنمو يجب أن يرتكز على نقطتين مهمتين:

- أولاً: الاستهلاك وتحسينه ورفعه.
- ثانياً: موضوع الاستثمارات وتحسينها في الأسواق اللبنانية عموماً، وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا بضبط الإنفاق، وهذه مسؤولية الحكومة وتعهدت أمام اللجنة أن نستطيع تحسين الأمور داخل الحكومة اللبنانية.

والموضوع الثاني، تمثل بالإصلاحات، من ناحية تحسين الإنتاج في القطاع العام، ولها مردود مباشر على الاقتصاد اللبناني، والنقطة الأهم، وضع موازنة للدولة عبر وضع رؤية اقتصادية شاملة لها على المديين القصير والبعيد في أسرع وقت».

أما اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، فقد عقدت جلسة برئاسة النائب جوزف معلوف، بحضور مدير عام مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان جوزف نصير، وممثلة وزير الطاقة والمياه رندة النمر، وممثل مجلس الإنماء والإعمار يوسف كرم، وممثل وزارة البيئة نجيب بو شديد.

وخصّصت الجلسة لبحث واقع الصرف الصحّي في مدينة بيروت وجبل لبنان واستعراضه. واطلعت من الوزارات المعنية ومن مجلس الإنماء والإعمار على المشاريع التي أنجزت والتي لا تزال قيد الإنجاز، كما اطّلعت من مدير عام مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان على المشاكل والعقبات التي تواجه المؤسسة في مجال الصرف الصحّي.

(تمّوز)

«حورية» توقف أعمال ردم الحوض الرابع بعد إضراب أصحاب الشاحنات

بو صعب وابراهيم يتفقدان المكان... وصوايا يدعو الحكومة إلى حسم الموضوع

بعد أسبوعين على تعليق نقابة مالكي الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت إضرابها الاحتجاجي على ردم الحوض الرابع في مرفأ بيروت، إفساحاً في المجال أمام رئيس الحكومة تمام سلام الذي وعد بإيجاد حلّ لهذا الموضوع، استأنفت شركة «حورية» الملتزمة ردم الحوض الرابع في مرفأ بيروت عملها صباح أمس، ما دفع النقابة إلى قطع مدخل الحوض بالشاحنات، حيث تجمّع أصحاب الشاحنات على الفور، وأعلنوا الإضراب لأنّ الشركة نقضت الاتفاق القاضي بوقف العمل في انتظار قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن.

وحضر صباحاً مدير عام الأمن العام اللواء عباس ابراهيم الذي استمع لمطالب أصحاب الشاحنات وتفقّد الحوض الرابع.

كما حضر وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب الذي تفقد الحوض معلناً أنه اتصل برئيس الحكومة تمام سلام وأطلعه على ما يحصل، واجتمع مع رئيس النقابة واستمع لمطالب النقابة.

وأعلن رئيس نقابة مالكي الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت نعيم صوايا أنّ النقابة فوجئت صباح أمس باستئناف شركة «حورية» أعمال ردم الحوض الرابع، ما يناقض الاتفاق الذي تمّ برعاية البطريركية المارونية والذي نصّ على تعليق إضراب الشاحنات مقابل وقف أعمال الردم ريثما يبتّ مجلس الوزراء بالموضوع.

وأضاف: «أغلقت النقابة المداخل والطرق المؤدّية إلى الحوض الرابع، وطالبت الشركة بالالتزام بالاتفاق، ومنعتها من متابعة العمل إفساحاً في المجال أمام المعالجات التي باشر بها اللواء ابراهيم الذي حضر إلى المرفأ وتفقد ما يحصل. وعلى هذا الأساس أوقفت الشركة أعمالها، وعلّق أصحاب الشاحنات إضرابهم بطلب من اللواء ابراهيم».

وأكد صوايا أنّ النقابة ملتزمة الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بعدم الإضراب حتى يعرض الموضوع على مجلس الوزراء.

موظفو مستشفى بيروت الحكومي يعلنون إعادة فتح مدخل الطوارئ وتعليق الاعتصام

أعلنت لجنة موظفي مستشفى بيروت الحكومي الجامعي، إعادة فتح مدخل الطوارئ وتعليق الاعتصام حتى مساء اليوم، وأنّ اجتماعاتها ستبقى مفتوحة لاتخاذ أيّ قرارات تراها مناسبة.

وجاء في بيان أصدرته اللجنة أمس: «بعد الوعود التي أطلقها وزير الصحة العامة ومجلس إدارة المستشفى بتبنّي كتاب المطالب الذي تقدّمنا به ودراسته وإقراره، وبعد تسديد رواتبنا المتأخرة عن الشهر المنصرم، قرّرت لجنة موظفي مستشفى بيروت الحكومي الجامعي إعادة فتح مدخل الطوارئ أمام المرضى، وتعليق الاعتصام القائم حتى مساء يوم غد الخميس (اليوم)، أي تاريخ انعقاد جلسة مجلس إدارة المستشفى».

ودعا البيان الموظفين إلى عدم مغادرة المستشفى اليوم بعد انتهاء الدوام الرسمي، وبدء التجمّع أمام الباحة الرئيسية داخل حرم المستشفى عند الخامسة عصراً أثناء انعقاد الجلسة المذكورة، للسهر جنباً إلى جنب لتحقيق كامل المطالب من دون أي تجزئة أو تفريق وعدم المغادرة قبل تحقيقها.

كما دعا البيان الإعلام، «الذي يلعب الدور الأساس في معركتنا المحقة، إلى دعم هذا التحرّك المطلبي ومواكبته، لأنّه مفصلي للموظفين من داخل الملاك والموظفين المتعاقدين من خارج الملاك، والذي يشمل كلّ الكوادر الطبية والتمريضية والإدارية والفنية على حدّ سواء.

وختم البيان بالتأكيد على أنّ اجتماعات اللجنة ستبقى مفتوحة خلال اليوم والغد لاتخاذ أيّ قرارات تراها مناسبة عند الشعور بأي تسويف أو إخلال بالوعود، ولاستكمال الملفات والمسوغات القانونية المطلوبة التي من شأنها أن تدعم المطالب.

وزير التربية تابع مع رابطة الثانويين موضوع السلسلة وأطلعهم على اللقاءات مع المعنيين لتحريك المطالب

تابع وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب موضوع سلسلة الرتب والرواتب مع رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي برئاسة عبدو خاطر الذي شكر له كل المواقف التي اتخذها من أجل الأساتذة. مؤكداً أنّ كل الأنظار موجهة اليوم إلى الرابطة من أجل متابعة السلسلة. ومعتبراً أنّ مشروع السلسلة المطروح حالياً، سيضرب حقوق الأساتذة أولاً ويجب التحرّك لتثبيت الحقوق المكتسبة.

وأطلع بو صعب الأساتذة على أجواء اللقاء مع الرئيس نبيه بري السبت الفائت، وكان توافقٌ على زيارات مشتركة لرئيسَي مجلس النواب والحكومة من أجل بلورة الأفكار وخريطة الطريق لإقرار الحقوق. ووعدهم بمتابعة التحرّك معهم حتى إقرار الحقوق.

بعد ذلك، بحث المجتمعون في تفاصيل المطالب والعمل من خلال هيئة التنسيق، ووعدوا باتخاذ المواقف والخيارات المتاحة ورفعها إلى الوزير تمهيداً للقاءات الرسمية مع المعنيين.

وطالبت الرابطة بإقرار التعاقد الجديد في الثانويات الرسمية، فأكد بو صعب أنّ من قام بالعمل، سيقبض بدل أتعابه لأن لا عمل من دون أجر، ولكن يجب التحقق والدرس الدقيق للحاجات الفعلية قبل توقيع العقود، وذلك كي لا يغرق التعليم الثانوي في التعاقد ويخسر المستوى، لأنّ الجهود منصبّة اليوم على إنجاز المباراة لاستقطاب أساتذة في الملاك.

كما اجتمع بو صعب إلى وفد من رابطة الأساتذة المتقاعدين في التعليم الثانوي الرسمي برئاسة عصام عزام الذي طالب بأن تشمل السلسلة الأساتذة الذين تقاعدوا وأصابهم ظلم كبير من جرّاء عدم شمولهم بالدرجات التي يستحقونها. وأطلع الوفد وزير التربية على أجواء التواصل مع رئيس لجنة المال النيابية سابقاً، مشيراً إلى أنّ الاجتماعات اللاحقة طيّرت حقوقهم.

ووضع بو صعب الوفد في أجواء الاجتماعات التي عقدها مع المسؤولين، لافتاً إلى أنّ التحرك الذي سيقوم به الأساتذة سيشمل كل المستفيدين.

وأكد أنّ السلسلة حقّ سنستمر في المطالبة به، لافتاً إلى أنه سيعمل ضمن الأطر الممكنة ولكن من دون الإضرار بمصالح التلامذة.

نشاطات ومواعيد

● استقبل وزير العمل سجعان قزّي مديرة مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة في بيروت نينت كيللي على رأس وفد. وأثنت كيللي خلال اللقاء على دور وزارة العمل في ما يخصّ مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال والتسول في الشوارع. مبدية إعجابها باهتمام الوزارة في معالجة هذه القضية. معلنة استعدادها للمساهمة في مشروع تأسيس مركز إيواء موقّت لأطفال الشوارع.

وأكد قزّي «أننا بحاجة إلى عمال أجانب في بعض القطاعات لكنّ العناية بالنازحين من مسؤولية المفوضية العليا للأمم المتحدة أسوة بكل البلدان التي يوجد فيها نازحون لا يعملون». موضحاً أنّ عدد النازحين في لبنان بلغ 1700.000 نازح، 36 في المئة منهم من الشباب.

● طلب وزير الصحة وائل أبو فاعور من وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم إعادة تصدير كمية السكر المكرّر، البالغة 14.476 طناً والمحجوز عليها في مرفأ طرابلس، إلى بلد المنشأ. علماً أنّ هذا السكر منتهي الصلاحية قبل عام 2017، وذلك استناداً إلى تقرير المراقبين الصحيين وبعد صدور نتائج العيّنات.

● تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة المال والموازنة، جلسة عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم، برئاسة النائب ابراهيم كنعان، بحضور الوزراء المعنيين، للبحث في موضوع عائدات البلديات ووضع الإطار التطبيقي للمادة 55 من قانون TVA المتعلقة بهذه المسألة.

ارتفاع أسعار المشتقّات النفطية كافة

ارتفعت أمس أسعار المشتقات النفطية بمعدل 800 ليرة لبنانية لصفيحة البنزين من النوعين 98 و95 أوكتان، و700 ليرة لبنانية لصفيحة كلّ من ديزل أويل والمازوت الأحمر والكاز وقارورة الغاز.

جاء ذلك عقب قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان حدّد بموجبها الحدّ الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية، التي أصبحت على الشكل التالي:

- بنزين 98 أوكتان 23.000 ليرة لبنانية.
- بنزين 95 أوكتان 22.400 ليرة لبنانية.
- ديزل أويل للمركبات 15.100 ليرة لبنانية.
- مازوت أحمر 14.900 ليرة لبنانية.
- كاز 16.200 ليرة لبنانية.
- قارورة غاز زنة عشرة كيلوغرامات 12.900 ليرة لبنانية.
- قارورة غاز زنة 12.5 كيلوغراماً 15.600 ليرة لبنانية.

ومن المتوقع أن يستمرّ الارتفاع الأسبوع المقبل بالمعدّل ذاته، خصوصاً أنّ سعر برميل النفط الخام البرنت الأميركي يتراوح بين 62 و64 دولاراً أميركياً.